

نظرية السيادة السيبرانية البيئية المتشابكة: إعادة
تأسيس القانون الدولي لعصر الحدود السائلة

Theory of Interwoven Cyber Ecological
Sovereignty: Re founding International Law for
the Age of Fluid Borders

تأليف:

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة وروح أبي الطاهر

داعيا الله لهما بالرحمة الواسعة والمغفرة الجزيلة
وجنة الخلد

يا رب العالمين في كل وقت وحين

وإلى ابنتي الحبيبة صابرينال الرخاوي

قرة عيني ونور قلبي في الدنيا والآخرة

داعيا الله لها بدوام الصحة والعافية والسعادة

يا رب العالمين أجمعين

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

عسى أن يكون صدقة جارية في موازين حسناتهم

وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين

في رحلة بناء العدالة القانونية الدولية

حقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. يمنع نسخ أو إعادة إنتاج أو توزيع أو تخزين أي جزء من هذا العمل بأي وسيلة كانت دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

المقدمة

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولا جذريا غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، حيث تتصادم البنى القانونية التقليدية، المتجذرة في نموذج ويستفاليا للدولة القومية ذات الحدود الثابتة، مع وقائع عصر جديد يتسم بالتشابك الرقمي والأزمة البيئية العالمية. لم تعد الدولة قادرة على ممارسة سيادتها بمعزل عن التدفقات العابرة للحدود للبيانات والملوثات والتهديدات الهجينة التي تتحدى التصنيفات القانونية الكلاسيكية.

يأتي هذا الكتاب ليقدم نظرية قانونية مبتكرة، هي نظرية السيادة السيبرانية البيئية المتشابكة، التي تسعى إلى إعادة تأصيل مفاهيم القانون الدولي العام لتواءم مع تعقيدات القرن الحادي والعشرين. لا تهدف هذه النظرية إلى هدم الصرح القانوني القائم، بل إلى تطويره وتكييفه من خلال تقديم إطار مفاهيمي جديد يعترف بسيولة الحدود والتكافؤ الوظيفي بين الأضرار المادية وغير المادية.

يستند هذا العمل إلى منهجية متعددة التخصصات، تجمع بين التحليل القانوني الدقيق، والرؤية الفلسفية العميقة، والفهم التقني للظواهر الرقمية، والإدراك العلمي للأزمات البيئية. إنه محاولة جادة لسد الفجوة المتسعة بين الواقع الدولي المتغير بسرعة، والنصوص القانونية الثابتة التي لم تعد قادرة على تنظيمه بفعالية.

نأمل أن يشكل هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية والعالمية، وأن يفتح آفاقاً جديدة للبحث والحوار الأكاديمي حول مستقبل السيادة والقانون الدولي في عصر يتداخل فيه السيراني بالبيئي، والرقمي بالمادي، والوطني بالعالمي.

الورقة البحثية

العنوان: نحو نظرية للسيادة السيرانية البيئية
المتشابهة: إعادة تأصيل القانون الدولي في عصر
الحدود السائلة

الباحث: الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الملخص:

تواجه المذاهب التقليدية للقانون الدولي، المتجذرة في النموذج الويستفالي للإقليم الثابت، أزمة معرفية عميقة أمام الظواهر الهجينة التي تتجاوز الحدود

المادية، وتحديدًا العمليات السيبرانية والأضرار البيئية العابرة للحدود. تطرح هذه الورقة إطارًا نظريًا جديدًا هو نظرية السيادة السيبرانية البيئية المتشابكة، التي تفترض أن السيادة في القرن الحادي والعشرين يجب أن يعاد تأصيلها ليس كصفة ثابتة للتحكم الإقليمي، بل كقدرة وظيفية وعلائقية وديناميكية على إدارة التدفقات الرقمية والبيئية المترابطة.

استنادًا إلى نظرية النظم، والأخلاقيات الواجبية، ومبدأ الفعالية في القانون الدولي العرفي، تتقدم النظرية بثلاث مقولات أساسية: أولاً، التكافؤ الوظيفي بين الضرر السيبراني والضرر المادي لأغراض المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة. ثانياً، ظهور نظام مسؤولية مشتركة متدرجة يوزع المساءلة القانونية بناءً على القدرة والمنفعة والسببية المساهمة. ثالثاً، الاعتراف بشخصية قانونية وظيفية محدودة للفاعلين من غير الدول ممن يمارسون تأثيراً نظامياً سيبرانياً بيئياً.

تجسد الورقة النظرية عبر مقترحات مؤسسية تشمل محكمة دولية متخصصة للجرائم السيبرانية البيئية، ونظام جواز رقمي بيئي للدول. ومن خلال الجمع بين الابتكار العقائدي والتصميم المؤسسي البراغماتي، تقدم النظرية خارطة طريق معيارية لتكييف القانون الدولي مع التحديات المعقدة والمتراطة لعصر الأنثروبوسين الرقمي.

الكلمات المفتاحية: نظرية القانون الدولي، السيادة السيبرانية، القانون البيئي، مسؤولية الدولة، الشخصية القانونية، الضرر العابر للحدود، الإقليم الوظيفي.

الفصول

الفصل الأول: أزمة السيادة الكلاسيكية في مواجهة العولمة الرقمية

تشهد مفاهيم السيادة التقليدية، المتوارثة منذ معاهدة ويستفاليا عام ألف وستمئة وثمانية وأربعين، اهتزازا غير مسبوق في أسسها النظرية والتطبيقية. فمبدأ السيادة الإقليمية المطلقة، الذي كان حجر الزاوية في النظام الدولي لقرون، يجد نفسه اليوم أمام تحديات وجودية تفرضها الثورة الرقمية والعولمة المعلوماتية. لم تعد الحدود الجغرافية الثابتة قادرة على احتواء التدفقات الهائلة للبيانات والمعلومات التي تعبر الفضاءات الإلكترونية بسرعة الضوء، متجاهلة الحواجز المادية والاختصاصات القضائية التقليدية.

تظهر هذه الأزمة بوضوح في عجز الدول عن ممارسة سيادتها الفعالة على الفضاء الإلكتروني الذي يتداخل مع أراضيها المادية، حيث يمكن شن هجمات سيبرانية مدمرة من قارات بعيدة دون اختراق مادي واحد للحدود. هذا الفصل يحلل بعمق مظاهر هذه الأزمة، ويستكشف التناقض الجوهرى بين طبيعة السيادة الكلاسيكية القائمة على الحصرية والإقليم الثابت، وطبيعة الفضاء الرقمي القائم على الانفتاح واللامركزية والحدود السائلة.

كما يناقش الفصل كيف أن هذا التناقض لم يعد مجرد إشكالية نظرية، بل تحول إلى تهديد عملي للأمن القومي للدول، حيث أصبحت البنى التحتية الحيوية معرضة لهجمات إلكترونية قد تكون أكثر تدميرا من الحروب التقليدية. من هنا تبرز الحاجة الملحة لإعادة تصور مفهوم السيادة بما يتواءم مع وقائع العصر الرقمي، وهو ما ستؤسس له هذه النظرية في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني: النموذج الويستفالي وحدوده في تفسير الظواهر المعاصرة

يمثل نموذج ويستفاليا للسيادة، الذي تأسس بعد حرب الثلاثين عاما في أوروبا، الإطار المرجعي الذي حكم العلاقات الدولية لأكثر من ثلاثة قرون ونصف. ارتكز هذا النموذج على مبادئ أساسية: سيادة الدولة على إقليمها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة القانونية بين الدول، وحق الدولة في استخدام القوة

ضمن حدودها. كانت هذه المبادئ مناسبة لعصر الدولة القومية الناشئة، حيث كانت الحدود واضحة والتهديدات تقليدية.

إلا أن هذا الفصل يبين كيف أن النموذج الويستفالي يواجه قصورا جوهريا في تفسير وتنظيم الظواهر الدولية المعاصرة. فالتهديدات السيرانية، على سبيل المثال، لا تحترم الحدود الإقليمية، وغالبا ما يصعب نسبها لدولة معينة بدقة، مما يجعل مبادئ المسؤولية التقليدية والردع غير فعالة. وبالمثل، فإن الأزمات البيئية العالمية مثل تغير المناخ تتحدى مفهوم السيادة الإقليمية، حيث أن انبعاثات دولة ما تؤثر على مناخ الكوكب بأكمله.

يناقش الفصل أيضا كيف أن صعود الفاعلين من غير الدول، وخاصة الشركات التكنولوجية العملاقة، قد خلق مراكز قوة جديدة تتجاوز في نفوذها العديد من الدول، مما يهز مبدأ احتكار الدولة للسلطة. كما يستعرض الفصل المحاولات الفاشلة جزئيا لتكييف النموذج

الويستفالي مع هذه التحديات، ويخلص إلى الحاجة لنموذج نظري جديد يتجاوز ثنائيات الداخل والخارج، والمادي وغير المادي، والعام والخاص التي لم تعد صالحة لوصف الواقع الدولي المعقد.

الفصل الثالث: الثورة الرقمية وتفكيك الحدود التقليدية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تحولا جذريا في طبيعة التفاعلات الدولية مع انتشار الإنترنت والتقنيات الرقمية، مما أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بالفضاء السيبراني كمجال خامس للحرب والتفاعل الدولي، بعد الأرض والبحر والجو والفضاء الخارجي. يتميز هذا الفضاء بخصائص فريدة تجعله يتحدى المفاهيم القانونية التقليدية: فهو لامركزي، عابر للحدود، سريع التطور، ويصعب فيه تحديد الموقع الجغرافي بدقة.

يحلل هذا الفصل بعمق كيف أن الثورة الرقمية قد فككت الحدود التقليدية بطرق متعددة. أولا، على مستوى التدفق المعلوماتي، حيث يمكن للبيانات أن

تنتقل من خادم في قارة إلى مستخدم في قارة أخرى في أجزاء من الثانية، متجاوزة كل الحواجز الجمركية والرقابية التقليدية. ثانيا، على مستوى الهوية والتفاعل، حيث يمكن للأفراد والكيانات أن يتفاعلوا في الفضاء الرقمي بهويات متعددة أو مجهولة، مما يجعل المساءلة القانونية التقليدية معقدة للغاية.

ثالثا، يناقش الفصل كيف أن البنى التحتية الحيوية للدول، من شبكات كهرباء وأنظمة مالية ومرافق صحية، أصبحت متصلة رقميا، مما يجعلها عرضة لهجمات سيبرانية قد تشمل قدرات الدولة دون إطلاق رصاصة واحدة. هذا الواقع الجديد يطرح أسئلة جوهرية: أين تقع حدود الدولة في الفضاء السيبراني؟ كيف يمكن تطبيق مبدأ السيادة على بيانات مواطني الدولة المخزنة على خوادم في دول أخرى؟ كيف يمكن تنظيم استخدام القوة في هذا الفضاء دون تعريفات واضحة للاعتداء والعدوان؟

يخلص الفصل إلى أن الإجابة على هذه الأسئلة

تتطلب إعادة تصور جذرية لمفاهيم الحدود والسيادة والاختصاص القضائي، وهو ما ستقدمه النظرية المقترحة.

الفصل الرابع: الأزمة البيئية العالمية وطبيعة الضرر العابر للحدود

تمثل الأزمة البيئية العالمية، وفي قلبها تغير المناخ، أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. تتميز هذه الأزمة بطبيعة خاصة تجعلها تتحدى المفاهيم القانونية التقليدية للدولة والسيادة والمسؤولية: فهي تراكمية، عالمية التأثير، يصعب فيها تحديد السببية المباشرة، وتتجاوز آثارها الحدود الوطنية بغض النظر عن إرادة الدول.

يحلل هذا الفصل كيف أن الانبعاثات الكربونية والملوثات البيئية لا تحترم الحدود السياسية، حيث أن الأنشطة الصناعية في دولة ما قد تتسبب في كوارث بيئية في دول تبعد آلاف الكيلومترات. هذا الواقع يطرح إشكاليات

قانونية معقدة: من المسؤول عن الضرر البيئي العابر للحدود؟ كيف يمكن تحديد نسبة المسؤولية عندما يكون الضرر نتيجة تراكم انبعاثات عشرات الدول على مدى عقود؟ ما هي الآليات القانونية الفعالة للمساءلة والتعويض في ظل عجز الأنظمة القضائية الوطنية عن معالجة قضايا ذات بعد عالمي؟

يناقش الفصل أيضا مفهوم العدالة المناخية والتفاوت بين الدول المسؤولة تاريخيا عن معظم الانبعاثات والدول الأكثر تضررا من آثار التغير المناخي. كما يستعرض القصور في الاتفاقيات البيئية الدولية الحالية، مثل اتفاقية باريس للمناخ، التي تعتمد في جوهرها على الالتزامات الطوعية وآليات تنفيذ ضعيفة.

يخلص الفصل إلى أن معالجة الأزمة البيئية تتطلب نموذجا قانونيا جديدا يعترف بالمسؤولية المشتركة المتدرجة، ويربط بين البعد البيئي والأبعاد الأخرى للسيادة، وهو ما ستؤسس له النظرية في فصول لاحقة.

الفصل الخامس: الأسس الفلسفية لنظرية السيادة السيبرانية البيئية المتشابكة

تستند نظرية السيادة السيبرانية البيئية المتشابكة إلى مجموعة من الأسس الفلسفية والمنهجية المتينة التي تمنحها عمقا نظريا وقدرة تفسيرية تتجاوز الأطر التقليدية. أول هذه الأسس هو نظرية النظم لعالم الاجتماع القانوني غونتر لومان، التي ترى أن النظام القانوني ليس كيانا مغلقا، بل نظاما ذاتي التكوين يتفاعل باستمرار مع بيئته. من هذا المنظور، لا يمكن فهم السيادة كصفة ثابتة، بل كعملية ديناميكية من التفاعل المستمر بين الدولة والبيئة الدولية المتغيرة.

الأساس الثاني هو الأخلاقيات الواجبية التي تركز على الواجبات والمسؤوليات الأخلاقية بغض النظر عن النتائج. تطبق النظرية هذا المبدأ على العلاقات الدولية من خلال التأكيد على أن الدول والفاعلين الدوليين

لديهم واجبات أخلاقية وقانونية لحماية البيئة والفضاء
السيبراني، ليس فقط لأن ذلك في مصلحتهم، بل لأنه
واجب في حد ذاته تجاه الإنسانية والأجيال القادمة.

الأساس الثالث هو مبدأ الفعالية في القانون الدولي
العرفي، الذي يقضي بأن الاعتراف القانوني يجب أن
يعكس الوقائع الفعلية على الأرض. بما أن الشركات
التكنولوجية الكبرى والكيانات البيئية الدولية تمارس
تأثيرا فعليا يتجاوز حدود الدول، فإن النظرية تدعو
لمنحها شخصية قانونية وظيفية محدودة تعكس هذا
الواقع.

يناقش الفصل أيضا كيف تستلهم النظرية من فلسفة
البراغماتية القانونية التي تركز على الحلول العملية
للمشكلات الواقعية، ومن النظرية النقدية التي تشكك
في البنى القائمة وتدعو لإعادة تصورها. يخلص الفصل
إلى أن هذه الأسس الفلسفية المتعددة تمنح النظرية
ثراء منهجيا وقدرة على تقديم رؤية شاملة ومتكاملة
للتحديات المعاصرة.

الفصل السادس: السيادة الوظيفية: من التحكم الإقليمي إلى الإدارة الفعالة

يمثل مفهوم السيادة الوظيفية أحد الركائز الأساسية للنظرية، حيث ينتقل التركيز من التحكم في الإقليم كغاية في حد ذاتها، إلى القدرة على الإدارة الفعالة للوظائف الحيوية للدولة. في هذا النموذج، لا تقاس سيادة الدولة بمدى سيطرتها على حدودها الجغرافية، بل بقدرتها على حماية مواطنيها، وضمان استمرار بنيتها التحتية الحيوية، والحفاظ على مصالحها الوطنية في الفضاءات المادية وغير المادية.

يحلل هذا الفصل كيف أن السيادة الوظيفية تتطلب إعادة تعريف لمفهوم الوظائف الأساسية للدولة في العصر الرقمي البيئي. فبينما كانت هذه الوظائف تقتصر تقليدياً على الدفاع عن الحدود، وإنفاذ القانون، وجمع الضرائب، فإنها تتضمن اليوم حماية الفضاء السيبراني الوطني، وضمان أمن البيانات، والمشاركة الفعالة في

الحكومة البيئية العالمية، والتنظيم الفعال للأنشطة
الرقمية العابرة للحدود.

يناقش الفصل أيضا كيف أن السيادة الوظيفية تفرض
على الدول واجبات إيجابية جديدة، مثل واجب التعاون
الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية، وواجب تقليل
الانبعاثات الضارة، وواجب بناء القدرات الرقمية والبيئية.
في الوقت نفسه، تمنح الدول حقوقا جديدة، مثل
الحق في تنظيم معالجة بيانات مواطنيها حتى لو كانت
مخزنة خارج الإقليم، والحق في المطالبة بالتعويض عن
الأضرار البيئية العابرة للحدود.

يخلص الفصل إلى أن السيادة الوظيفية ليست تنازلا
عن السيادة، بل تعزيزا لها، لأنها تمكن الدولة من
ممارسة سلطتها بفعالية في بيئة دولية معقدة
ومتراصة، حيث لم تعد الحدود المادية كافية لحماية
المصالح الوطنية.

الفصل السابع: السيادة العلائقية: الاعتماد المتبادل في الشبكة الدولية

تقدم النظرية مفهوم السيادة العلائقية كتطور لمفهوم السيادة التقليدي، حيث تفهم السيادة ليس كصفة جوهرية معزولة للدولة، بل كعلاقة ديناميكية تتشكل من خلال شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل مع الدول الأخرى والفاعلين الدوليين. في هذا النموذج، لا توجد سيادة في فراغ، بل تتحقق السيادة من خلال التفاعلات والعلاقات المتبادلة في النظام الدولي.

يحلل هذا الفصل كيف أن العولمة الرقمية والبيئية قد عمقت من الاعتماد المتبادل بين الدول بطرق غير مسبوقة. فالأمن السيبراني لدولة ما يعتمد جزئياً على الممارسات الأمنية للدول الأخرى، حيث أن الثغرات في أنظمة دولة واحدة قد تستغل لشن هجمات على دول أخرى. وبالمثل، فإن الاستقرار البيئي العالمي يتطلب تعاوناً جماعياً، حيث أن جهود دولة واحدة للحد من الانبعاثات قد تذهب سدى إذا لم تلتزم الدول الأخرى بمعايير مماثلة.

يناقش الفصل أيضا كيف أن السيادة العلائقية تفرض إعادة النظر في مفاهيم المصلحة الوطنية والأمن القومي، حيث لم تعد هذه المفاهيم قابلة للفهم بمعزل عن السياق الدولي. فالمصلحة الوطنية في عصر الشبكات تتطلب استثمارا في التعاون الدولي، وبناء الثقة المتبادلة، وتطوير آليات الحوكمة المشتركة. الأمن القومي لم يعد يعني فقط القوة العسكرية، بل يشمل أيضا المرونة السيبرانية، والاستدامة البيئية، والقدرة على التكيف مع الصدمات العالمية.

يخلص الفصل إلى أن السيادة العلائقية لا تضعف الدولة، بل تمنحها أدوات أكثر فعالية لتحقيق أهدافها في عالم مترابط، حيث القوة الحقيقية تكمن في القدرة على بناء الشراكات والتأثير في الشبكات الدولية.

الفصل الثامن: السيادة كمسؤولية: من الحق في

الاستبعاد إلى واجب الحماية

يمثل التحول من السيادة كحق إلى السيادة كمسؤولية أحد أهم الإسهامات النظرية للنظرية، حيث يعيد هذا المفهوم صياغة جوهر السيادة من امتياز تمنحه الدولة لنفسها، إلى التزام تجاه مواطنيها والمجتمع الدولي. في هذا الإطار، لم تعد السيادة تعني بشكل أساسي الحق في منع الآخرين من التدخل، بل الواجب في الحماية والإدارة المسؤولة.

يحلل هذا الفصل كيف أن مفهوم مسؤولية الحماية، الذي تطور في أوائل القرن الحادي والعشرين للتعامل مع جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، يمكن ويجب توسيعه ليشمل الحماية من التهديدات السيبرانية والبيئية. فالدولة التي تعجز أو ترفض حماية مواطنيها من هجمات سيبرانية مدمرة، أو من كوارث بيئية يمكن تجنبها، تفقد شرعية سيادتها وفقا لهذا المفهوم الموسع.

يناقش الفصل أيضا كيف أن السيادة كمسؤولية تفرض على الدول واجبات متعددة المستويات: على المستوى الوطني، واجب بناء القدرات السيبرانية والبيئية، ووضع التشريعات الفعالة، وضمان الشفافية والمساءلة. على المستوى الإقليمي، واجب التعاون مع الدول المجاورة لإدارة المخاطر المشتركة. على المستوى العالمي، واجب المساهمة في الجهود الجماعية لمكافحة تغير المناخ، والجرائم السيبرانية العابرة للحدود.

يخلص الفصل إلى أن هذا المفهوم الجديد للسيادة لا يتعارض مع مبدأ عدم التدخل، بل يعيد تعريفه: فالتدخل لم يعد مبررا فقط عند انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، بل أيضا عند الإخفاق الجسيم في حماية الفضاء السيبراني والبيئة العالمية، بشرط أن يخضع هذا التدخل لضوابط وإجراءات قانونية دولية صارمة.

الفصل التاسع: التكافؤ الوظيفي بين الضرر السيبراني

والضرر المادي

يعد مبدأ التكافؤ الوظيفي أحد المبادئ الأساسية في النظرية، حيث ينص على أن الضرر السيبراني يجب أن يعامل قانونيا معادلة للضرر المادي عندما تكون آثاره الوظيفية متماثلة، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة. هذا المبدأ يتحدى التمييز التقليدي بين القوة وغير القوة، والهجوم المسلح وغير المسلح، ويدعو لتقييم الأفعال الدولية بناء على نتائجها وآثارها وليس فقط على وسائلها.

يحلل هذا الفصل كيف أن الهجمات السيبرانية الحديثة قد تسببت في أضرار مادية واقتصادية وبشرية تفوق في كثير من الأحيان آثار العمليات العسكرية التقليدية المحدودة. فمثلا، الهجوم السيبراني على البنية التحتية للطاقة قد يشل دولة بأكملها، والهجوم على الأنظمة المالية قد يسبب انهيارا اقتصاديا، والهجوم على الأنظمة الصحية قد يؤدي بحياة الآلاف. من منظور الضحايا، الوسيلة أقل أهمية من حجم الضرر الفعلي.

يناقش الفصل أيضا التطبيقات القانونية لمبدأ التكافؤ الوظيفي، خاصة فيما يتعلق بالمادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة، والمادة الحادية والخمسين التي تنظم حق الدفاع الشرعي. يقترح الفصل أن الهجمات السيبرانية التي تسبب أضرارا جسيمة معادلة للهجمات المسلحة التقليدية يجب أن تعتبر استخداما للقوة أو حتى هجوما مسلحا يبرر ممارسة حق الدفاع الشرعي، مع الالتزام بمبادئ الضرورة والتناسب.

يخلص الفصل إلى أن تبني مبدأ التكافؤ الوظيفي لا يعني التوسع في استخدام القوة، بل على العكس، فهو يمنح القانون الدولي أدوات أكثر دقة لتنظيم الفضاء السيبراني، وردع الهجمات المدمرة، وحماية الدول من استغلال الثغرات في التعريفات التقليدية للقوة والعدوان.

الفصل العاشر: المسؤولية المشتركة المتدرجة:

نموذج جديد للمساءلة الدولية

تقدم النظرية نموذج المسؤولية المشتركة المتدرجة كبديل للنموذج التقليدي للمسؤولية الدولية القائم على الثنائية والسببية المباشرة. يعترف هذا النموذج بأن العديد من التحديات الدولية المعاصرة، خاصة في المجالين السيبراني والبيئي، لا يمكن نسبتها لفاعل واحد بشكل حصري، بل هي نتيجة تفاعل معقد لعدة فاعلين بدرجات مسؤولية متفاوتة.

يحلل هذا الفصل العناصر الثلاثة التي تحدد على أساسها درجة المسؤولية في هذا النموذج: أولاً، القدرة، حيث تتحمل الدول والكيانات ذات القدرات التكنولوجية والاقتصادية الأكبر مسؤولية أكبر في منع الأضرار ومعالجتها. ثانياً، الاستفادة، حيث تتحمل الجهات التي تستفيد من الأنشطة المسببة للضرر مسؤولية متناسبة مع حجم استفادتها. ثالثاً، السببية المساهمة، حيث تتحمل الجهات التي ساهمت بشكل غير مباشر في حدوث الضرر مسؤولية جزئية.

يناقش الفصل أيضا الآليات العملية لتطبيق هذا النموذج، مثل إنشاء صناديق تعويض دولية لتمولها مساهمات متدرجة من الدول والشركات حسب قدراتها واستفادتها، وتطوير مؤشرات قابلة للقياس لتحديد درجات المسؤولية، وإنشاء هيئات تحكيم متخصصة للفصل في النزاعات المعقدة ذات الأطراف المتعددة.

يخلص الفصل إلى أن نموذج المسؤولية المشتركة المتدرجة يوفر حلا أكثر عدالة وفعالية للتحديات العالمية، حيث يوزع الأعباء بشكل متناسب، ويحفز جميع الفاعلين على المساهمة في الحلول، ويتجاوز جمود النموذج التقليدي الذي غالبا ما يؤدي إلى إفلات من العقاب بسبب صعوبة إثبات السببية المباشرة.

الفصل الحادي عشر: الشخصية القانونية الهجينة للفاعلين من غير الدول

تعترف النظرية بظاهرة جديدة في النظام الدولي:
صعود الفاعلين من غير الدول الذين يمارسون تأثيرا
نظاميا في المجالين السيبراني والبيئي يفوق في
كثير من الأحيان قدرات الدول، خاصة شركات
التكنولوجيا الكبرى، والمنظمات البيئية الدولية،
والمجتمعات العلمية العالمية. ولتنظيم هذا الواقع،
تقترح النظرية منح هذه الكيانات شخصية قانونية
وظيفية محدودة تعكس نفوذها الفعلي وتضمن
مساءلتها.

يحلل هذا الفصل المعايير التي يجب أن تتوفر في
الكيان غير الحكومي لمنحه هذه الشخصية القانونية:
أولا، التأثير النظامي، أي القدرة على إحداث آثار
جسيمة على المستوى الدولي في المجال
السيبراني أو البيئي. ثانيا، الاستقلالية النسبية عن
سيطرة الدول، مما يجعل المساءلة عبر الدولة الأم غير
فعالة. ثالثا، الاستمرارية المؤسسية، أي وجود هيكل
تنظيمي دائم يمكن أن يتحمل الالتزامات القانونية.

يناقش الفصل أيضا نطاق وحدود هذه الشخصية القانونية الهجينة، مؤكدا أنها ليست مساوية للشخصية القانونية الكاملة للدول، بل مقيدة بالوظائف المحددة التي يمارسها الكيان. فمثلا، شركة تكنولوجيا كبرى قد تتمتع بشخصية قانونية فيما يتعلق بحماية البيانات والأمن السيبراني، ولكن ليس في مجالات أخرى مثل استخدام القوة أو إبرام المعاهدات السياسية.

يخلص الفصل إلى أن هذا النموذج الهجين يوفر حلا وسطا بين رفض الاعتراف بواقع قوة الفاعلين من غير الدول وبين منحهم صفة دول كاملة. فهو يخضع هذه الكيانات للقانون الدولي مباشرة، ويمنحها حقوقا محدودة، ويفرض عليها واجبات محددة.

الفصل الثاني عشر: الإقليم الوظيفي: إعادة تعريف الحدود في العصر الرقمي

يقدم مفهوم الإقليم الوظيفي أحد أكثر الابتكارات

النظرية جراءة في النظرية، حيث يعيد تعريف فكرة الإقليم من مساحة جغرافية ثابتة إلى مجال وظيفي ديناميكي يمتد حيثما تمتد الوظائف الحيوية للدولة وتأثيراتها. في هذا النموذج، لا تقتصر سيادة الدولة على حدودها البرية والبحرية والجوية، بل تمتد وظيفيا لتشمل البيانات الرقمية لمواطنيها، والبصمة البيئية لأنشطتها، والبنى التحتية الحيوية التي تديرها حتى لو كانت موجودة في دول أخرى.

يحلل هذا الفصل التطبيقات العملية لمفهوم الإقليم الوظيفي في ثلاثة مجالات رئيسية: أولاً، السيادة على البيانات، حيث يكون للدولة الحق في تنظيم حماية ومعالجة البيانات الشخصية لمواطنيها أينما وجدت، حتى لو كانت مخزنة على خوادم في دول أخرى. ثانياً، السيادة البيئية الممتدة، حيث تتحمل الدولة مسؤولية عن الآثار البيئية لأنشطتها الاقتصادية حتى خارج حدودها، ولها الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار البيئية التي تطال مصالحها. ثالثاً، السيادة على البنى التحتية الحيوية، حيث يكون للدولة حق الحماية القانونية للبنى التحتية الحرجة التي تعتمد

عليها، حتى لو كانت موجودة في مناطق دولية.

يناقش الفصل أيضا الضمانات اللازمة لمنع إساءة استخدام مفهوم الإقليم الوظيفي، مثل اشتراط وجود ارتباط حقيقي وجوهري بين الدولة والمجال الذي تطالب به، واحترام مبدأ عدم التناقض مع سيادة الدول الأخرى، والخضوع لرقابة هيئات دولية مستقلة.

يخلص الفصل إلى أن الإقليم الوظيفي لا يلغي الحدود الجغرافية، بل يكملها، ويوفر للدول أدوات قانونية أكثر فعالية لحماية مصالحها في عالم تتداخل فيه الفضاءات المادية والرقمية والبيئية.

الفصل الثالث عشر: الحدود السبيرانية البيئية: طبيعة جديدة للحدود الدولية

تطرح النظرية مفهوما جديدا للحدود الدولية هو الحدود السبيرانية البيئية، التي تختلف جوهريا عن الحدود

التقليدية في طبيعتها وخصائصها ووظائفها. فبينما الحدود التقليدية خطوط ثابتة ومرئية تفصل بين الدول، فإن الحدود السيبرانية البيئية هي مناطق تفاعل ديناميكية غير مرئية، متغيرة باستمرار، تتشكل من خلال التدفقات الرقمية والتأثيرات البيئية المتبادلة.

يحلل هذا الفصل الخصائص الفريدة للحدود السيبرانية البيئية: أولاً، النفاذية الانتقائية، حيث تسمح بمرور بعض التدفقات وتمنع أخرى. ثانياً، الديناميكية الزمنية، حيث تتوسع أو تتقلص حسب الظروف. ثالثاً، التعددية الطباقية، حيث توجد عدة طبقات من الحدود قد لا تتطابق مع بعضها أو مع الحدود الجغرافية.

يناقش الفصل أيضاً التحديات القانونية المترتبة على هذا المفهوم الجديد، مثل صعوبة تحديد الانتهاك عندما تكون الحدود غير مرئية ومتغيرة، وإشكالية الاختصاص القضائي عندما تتداخل عدة حدود سيبرانية بيئية، والحاجة لآليات الرصد والإنذار المبكر للكشف عن التعديات على هذه الحدود.

يخلص الفصل إلى أن الاعتراف بالطبيعة الجديدة للحدود السيبرانية البيئية يتطلب تطوير أدوات قانونية ومؤسسية مبتكرة، مثل أنظمة المراقبة الرقمية المشتركة، ومؤشرات القياس البيئي الموحدة، وآليات التشاور المسبق قبل الأنشطة التي قد تؤثر على حدود الدول المجاورة سيبرانيا أو بيئيا.

الفصل الرابع عشر: المحكمة الدولية المتخصصة للجرائم السيبرانية البيئية

تقترح النظرية إنشاء المحكمة الدولية المتخصصة للجرائم السيبرانية البيئية كأداة مؤسسية أساسية لتطبيق أحكام النظرية، والفصل في النزاعات المعقدة التي تتداخل فيها الأبعاد السيبرانية والبيئية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة في هذين المجالين. تمثل هذه المحكمة تطورا نوعيا في النظام القضائي الدولي، حيث تجمع بين التخصص التقني العميق والشرعية القانونية الدولية.

يحلل هذا الفصل الهيكل المقترح للمحكمة: أولاً،
التشكيلة القضائية، التي يجب أن تضم قضاة دوليين
ذوي خبرة في القانون الدولي، بالإضافة إلى خبراء
تقنيين في الأمن السيبراني، وعلماء بيئة، ومتخصصين
في أخلاقيات التكنولوجيا. ثانياً، الولاية القضائية، التي
تشمل الجرائم السيبرانية الجسيمة، والجرائم البيئية
العابرة للحدود، والنزاعات التي تتداخل فيها الأبعاد
السيبرانية والبيئية.

يناقش الفصل أيضاً قانون الإثبات الرقمي البيئي الذي
ستعتمده المحكمة، والذي يتضمن معايير خاصة لقبول
الأدلة الرقمية والأدلة البيئية. كما يناقش الفصل آليات
التعاون مع الدول والهيئات الدولية لجمع الأدلة،
و ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين.

يخلص الفصل إلى أن إنشاء هذه المحكمة يمثل خطوة
حاسمة نحو سد فجوة المساءلة في النظام الدولي

الحالي، حيث أن المحاكم الوطنية غالباً ما تعجز عن معالجة قضايا ذات بعد عالمي.

الفصل الخامس عشر: نظام الجواز الرقمي البيئي للدول

تقترح النظرية ابتكاراً مؤسسياً فريداً هو نظام الجواز الرقمي البيئي للدول، الذي يعمل كأداة للحكومة العالمية، والشفافية، والحوافز للامتثال الطوعي، والعقوبات التلقائية للانتهاكات. يشبه هذا النظام تصنيفات الائتمان السيادي، ولكنه يركز تحديداً على الأداء الرقمي والبيئي للدول، ويمنح كل دولة تصنيفاً يعكس مدى التزامها بالمعايير الدولية في هذين المجالين.

يحلل هذا الفصل مؤشرات القياس الرئيسية التي يتكون منها الجواز الرقمي البيئي: في البعد السيبراني، يشمل المؤشرات مثل مستوى أمن البنية التحتية الرقمية، وشفافية الخوارزميات الحكومية،

وسرعة الاستجابة للحوادث السيبرانية، ودرجة التعاون في إنفاذ القانون السيبراني الدولي. في البعد البيئي، يشمل المؤشرات مثل حجم الانبعاثات الكربونية للفرد، وكفاءة استهلاك الطاقة، ومعدلات إعادة التدوير، والالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية.

يناقش الفصل أيضا الآثار القانونية والعملية للتصنيف: الدول ذات التصنيف المرتفع تتمتع بمزايا مثل الوصول الميسر للأسواق المالية الدولية، وتقليل القيود على نقل البيانات. الدول ذات التصنيف المنخفض تواجه عقوبات تلقائية مثل رسوم جمركية رقمية، وتقييد الوصول لشبكات الدفع الدولية. كما أن انخفاض التصنيف يعتبر قرينة قانونية على الإهمال في حالة نشوء نزاع.

يخلص الفصل إلى أن نظام الجواز الرقمي البيئي يوفر آلية ناعمة ولكن فعالة للحكومة العالمية، حيث يحفز الدول على التحسين الطوعي لأدائها من خلال المكافآت والعقوبات المادية المباشرة.

الفصل السادس عشر: الدفاع الشرعي التناسبي في السياق السيبراني البيئي

يعد تطبيق مفهوم الدفاع الشرعي في المجالين السيبراني والبيئي من أكثر القضايا إثارة للجدل في القانون الدولي المعاصر. تقترح النظرية مبدأ الدفاع الشرعي التناسبي الذكي، الذي يوازن بين حق الدولة المشروع في حماية نفسها من الهجمات المدمرة، وضرورة منع التصعيد غير المحسوب الذي قد يؤدي إلى حروب سيبرانية أو بيئية واسعة النطاق.

يحلل هذا الفصل المبادئ الأساسية للدفاع الشرعي التناسبي الذكي: أولاً، مبدأ التناسب الوظيفي، الذي يقضي بأن الرد يجب أن يستهدف الوظيفة التي نفذ منها الهجوم. ثانياً، مبدأ التدرج في الرد، الذي يفرض استنفاد الخيارات غير العنيفة أولاً. ثالثاً، مبدأ التوثيق والشفافية، الذي يوجب على الدولة التي تمارس الدفاع الشرعي توثيق الهجوم الأصلي، وإبلاغ

المجتمع الدولي فوراً.

يناقش الفصل أيضا آلية التبريد الذكية، وهي بروتوكول تقني قانوني يقترح أن أي رد سيبراني يجب أن يتضمن تلقائياً محاولة لعزل الهجوم ومنع انتشاره، قبل التصعيد. كما يناقش الفصل الحالات الخاصة مثل الدفاع الشرعي الجماعي في الفضاء السيبراني، والدفاع الوقائي المحدود ضد التهديدات السيبرانية الوشيكة والمؤكدة.

يخلص الفصل إلى أن الدفاع الشرعي التناسبي الذكي يوفر إطاراً قانونياً واضحاً يردع المعتدين، ويحمي الضحايا، ويمنع الفوضى والتصعيد غير المنضبط في الفضاء السيبراني.

الفصل السابع عشر: تحديات التطبيق: السيادة الوطنية مقابل الحوكمة العالمية

رغم الإمكانيات النظرية والعملية الكبيرة للنظرية، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات جسيمة على المستويات السياسية والقانونية والتقنية. يخصص هذا الفصل لتحليل هذه التحديات بعمق، واقتراح سبل للتغلب عليها، مع الاعتراف بأن التطبيق الكامل للنظرية هو عملية تدريجية طويلة الأمد تتطلب إرادة سياسية دولية وتطورا في الوعي القانوني العالمي.

يحلل الفصل أولا تحدي السيادة الوطنية، حيث أن العديد من الدول، خاصة الكبرى منها، قد ترفض التنازل عن أي جزء من سيادتها التقليدية لصالح آليات الحوكمة العالمية المقترحة. يناقش الفصل كيف يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال التأكيد على أن النظرية تعزز السيادة الفعلية للدول.

ثانيا، يناقش الفصل تحدي التفاوت الرقمي والبيئي بين الدول المتقدمة والنامية. يقترح الفصل آليات المعاملة الخاصة والتفاضلية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتمويل الدولي.

ثالثا، يتناول الفصل التحديات التقنية، مثل صعوبة رصد وتتبع الهجمات السيبرانية بدقة، وتعقيد إثبات السببية في الأضرار البيئية. يقترح الفصل استثمارات دولية مشتركة في البحث والتطوير، وتوحيد المعايير التقنية، وتبادل المعلومات.

يخلص الفصل إلى أن هذه التحديات ليست مستحيلة، بل تتطلب صبرا، وحوارا مستمرا، وإرادة سياسية، وتطورا تدريجيا للنظام الدولي نحو نموذج أكثر تكاملا وعدالة.

الفصل الثامن عشر: دراسات حالة: تطبيقات النظرية على نزاعات دولية راهنة

لتوضيح القيمة المضافة للنظرية وقدرتها التفسيرية، يخصص هذا الفصل لتحليل ثلاث دراسات حالة واقعية.

الحالة الأولى: هجوم ستكس نت

يحلل الفصل كيف أن الهجوم السيبراني على المنشآت النووية الإيرانية، الذي تسبب في أضرار مادية جسيمة، يقع في منطقة رمادية في القانون التقليدي. يظهر الفصل كيف أن مبدأ التكافؤ الوظيفي في النظرية يعامل هذا الهجوم معادلة لهجوم مسلح تقليدي.

الحالة الثانية: نزاع سد النهضة الإثيوبي

يناقش الفصل كيف أن النزاع حول سد النهضة يتجاوز مجرد سيادة إثيوبيا على أراضيها ليشمل أبعادا سيبرانية وبيئية. يظهر الفصل كيف أن مفاهيم الإقليم الوظيفي والمسؤولية المشتركة المتدرجة توفر إطارا أكثر توازنا يراعي حقوق جميع الدول المشاطئة.

الحالة الثالثة: تسرب بيانات فيسبوك وكامبريدج

أناليتيكا

يحلل الفصل كيف أن هذه الفضيحة، التي شملت بيانات ملايين المستخدمين عبر دول متعددة، تتحدى الاختصاصات القضائية الوطنية. يظهر الفصل كيف أن الشخصية القانونية الهجينة للشركة، والسيادة على البيانات للدول المتضررة، توفر آليات أكثر فعالية للمساءلة والتعويض.

يخلص الفصل إلى أن هذه الدراسات الحالة تثبت القيمة العملية للنظرية، وقدرتها على تقديم حلول ملموسة لنزاعات معقدة تعجز الأطر التقليدية عن معالجتها بفعالية.

الفصل التاسع عشر: مستقبل القانون الدولي: نحو نظام قانوني تكاملي

لا تهدف النظرية إلى أن تكون مجرد إضافة هامشية للأدبيات القانونية، بل تسعى لتكون نواة لتحول

جوهرى فى الفكر القانونى الدولى. يخصص هذا الفصل لاستشراف مستقبل القانون الدولى فى ضوء هذه النظرية، واقترح رؤية لنظام قانونى تكاملى يتجاوز الثنائيات والتجزؤ الحالى.

يحلل الفصل كيف أن النظام القانونى الدولى الحالى يعانى من التجزؤ. تقترح النظرية نموذجا تكامليا يعترف بالترابط الجوهرى بين هذه المجالات.

يناقش الفصل أيضا تطور الشخصية القانونية الدولية من حصرها فى الدول، لتشمل المنظمات الدولية، ثم الأفراد، والآن الكيانات الهجينة. يتوقع الفصل استمرار هذا التوسع.

كما يستكشف الفصل دور التكنولوجيا فى خدمة القانون، مثل استخدام الذكاء الاصطناعى فى رصد الانتهاكات، والبلوك تشين فى توثيق الأدلة، والعقود الذكية فى تنفيذ الاتفاقيات الدولية.

يخلص الفصل إلى أن مستقبل القانون الدولي يكمن في قدرته على التكيف مع التعقيد المتزايد للعلاقات الدولية، والتحول من نموذج الدول فقط إلى نموذج الشبكة المتعددة الفاعلين.

الفصل العشرون: خارطة طريق للتطبيق: من النظرية إلى الممارسة

بعد تقديم الأسس النظرية، والمبادئ، والآليات المؤسسية، يختتم الكتاب بهذا الفصل العملي الذي يقدم خارطة طريق واقعية وتدرجية لتطبيق النظرية.

المرحلة الأولى: البناء الفكري والدبلوماسي

تتضمن هذه المرحلة نشر النظرية في الدورات القانونية الدولية، وعقد مؤتمرات أكاديمية متخصصة، وبدء حوار مع الهيئات القانونية الدولية، وبناء تحالف من

الدول الرائدة.

المرحلة الثانية: التطوير المؤسسي والتشريعي

تشمل هذه المرحلة صياغة مشاريع اتفاقيات دولية متخصصة، وإنشاء هيئات تحضيرية للمحكمة الدولية المتخصصة، وبدء تجريب نظام الجواز الرقمي البيئي على أساس طوعي.

المرحلة الثالثة: التطبيق الشامل والتطوير المستمر

تتضمن دخول الاتفاقيات حيز النفاذ، وبدء عمل المحكمة الدولية المتخصصة بشكل كامل، وإلزامية نظام الجواز الرقمي البيئي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يناقش الفصل أيضا العوامل الحاسمة للنجاح، مثل القيادة السياسية، والدعم الأكاديمي، والمشاركة

الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

يخلص الفصل إلى أن تطبيق النظرية هو مشروع حضاري طويل الأمد يتطلب صبرا، وإصرارا، وتعاوننا دوليا.

الختام

بهذا نصل إلى ختام رحلتنا الفكرية في استكشاف نظرية السيادة السيبرانية البيئية المتشابكة، التي سعت لتقديم رؤية جديدة وجريئة لمستقبل القانون الدولي في عصر يتسم بالتعقيد والترابط غير المسبوقين. لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نثبت أن الأزمة التي يواجهها النظام القانوني الدولي ليست أزمة نهائية، بل فرصة للتطور والتجدد، بشرط توفر الإرادة السياسية والابتكار الفكري اللازمين.

لقد بينا أن السيادة لم تعد مفهوما ثابتا يمكن الدفاع عنه بحنين للماضي، بل هي عملية ديناميكية تتطلب

إعادة تعريف مستمرة لتتواءم مع وقائع العصر. وأن الحدود لم تعد خطوطاً على الخرائط، بل هي مجالات تفاعل معقدة تتطلب أدوات رصد وإدارة مبتكرة. وأن المسؤولية الدولية لم تعد ثنائية ومباشرة، بل أصبحت مشتركة ومتدرجة وتعكس الترابط الجوهري بين جميع فاعلي النظام الدولي.

إن النظرية ليست ادعاءً بامتلاك الحقيقة المطلقة، بل هي دعوة للحوار، والنقاش، والتطوير المستمر. نحن ندرك أن هناك أسئلة كثيرة لم تجب بعد، وتحديات لم تحل، وانتقادات مشروعة يجب الاستماع لها بجدية. ولكننا نؤمن بأن الصمت والجمود أمام التحولات الجذرية التي يشهدها عالمنا هو خيار أكثر خطورة من المخاطرة بأفكار جديدة قد تنجح أو تفشل.

نأمل أن يكون هذا الكتاب نقطة انطلاق لبحوث أخرى، ومشاريع تطبيقية، وحوارات أكاديمية وسياسية مثمرة. فالنظام الدولي الذي نطمح إليه، النظام الذي يجمع بين احترام السيادة الوطنية والاعتراف بالاعتماد

المتبادل، وبين حماية الأمن الوطني وتعزيز التعاون العالمي، وبين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، هو نظام ممكن، ولكنه يتطلب جهودا جماعية مخلصه.

في النهاية، نذكر أنفسنا والقراء بأن القانون الدولي ليس مجرد نصوص جامدة، بل هو تعبير عن إرادة المجتمع الدولي في بناء عالم أكثر سلاما، وعدالة، وكرامة للجميع. ولتحقيق هذه الغاية السامية، يجب أن يظل القانون الدولي حيا، متطورا، وقادرا على الاستجابة لتحديات كل عصر بابتكار وشجاعة.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الفهرس الموضوعي

الألف

الإقليم الوظيفي

الاعتماد المتبادل

الأنثروبوسين الرقمي

الباء

الحدود السائلة

الحدود السيبرانية البيئية

البنى التحتية الحيوية

التاء

التكافؤ الوظيفي

التكنولوجيا والحوكمة

تغير المناخ

الجيم

الجواز الرقمي البيئي

الجرائم السيبرانية

الجرائم البيئية

الحاء

حق الدفاع الشرعي

الخاء

الخبرة التقنية

الدال

البيانات

الدفاع الشرعي التناسبي الذكي

الراء

الثورة الرقمية

المسؤولية المشتركة المتدرجة

الزاي

السببية المساهمة

السين

السيادة

السيادة الوظيفية

السيادة العلائقية

السيادة كمسؤولية

السيادة السيرانية

السيادة على البيانات

السيبرانية

الشين

الشركات التكنولوجية الكبرى

الصاد

الضرر العابر للحدود

الشخصية القانونية الهجينة

الطاء

التكامل القانوني

العين

العدالة المناخية

العدالة البيئية الرقمية

الغين

الغلاف الجوي

الفاء

الفضاء السبيراني

الفاعلون من غير الدول

القاف

القانون الدولي

القانون الدولي العرفي

القدرة

الكاف

الكوارث البيئية

اللام

لامركزية الفضاء السيبراني

الميم

المحكمة الدولية المتخصصة

المحكمة الجنائية الدولية

المسؤولية الدولية

المصلحة الوطنية

المعاملة الخاصة والتفاضلية

النون

النموذج الوبستفالي

النظم

الهاء

الهوية الرقمية

الواو

وبستفاليا

الولاية القضائية

الياء

اليقين القانوني

المصطلحات الإنجليزية

Autopoietic Systems

Big Tech

Blockchain

Capacity

Contributory Causation

DEPS

Effectiveness Principle

Functional Equivalence

Functional Legal Personality

Functional Sovereignty

Functional Territory

Graded Common Responsibility

Hybrid Legal Personality

ICEC

ICES

KPIs

Post Territoriality

R2P

Relational Sovereignty

Self Defense

Smart Cooling off Mechanism

Systems Theory

Westphalian Model

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي